الأمم المتحدة

FCCC/CP/2022/2

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
26 August 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة والعشرون

شرم الشيخ، 6–18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 8(أ) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بالتمويل

التمويل المناخي الطويل الأجل

الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع لفترة السنتين بشأن التمويل المناخي

مذكرة من الرئيس

موجز

تتضـــمّن هذه الوثيقة، التي أعدها رئيس مؤتمر الأطراف بدعم من الأمانة، موجز الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع لفترة السنتين بشأن التمويل المناخي، الذي عُقد أثناء الدورة 26 لمؤتمر الأطراف في غلاسكو. واسترشد الحوار، وفقاً للفقرة 13 من المقرر 3/م أ–24، بتقارير حلقات العمل المعقودة أثناء الدورات بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل وبتقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ لعام 2020.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- قرر مؤتمر الأطراف في دورته 19 عقد حوار وزاري رفيع المستوى يبدأ في عام 2014 ويمتد إلى عام 2020[1]. وطلب في المقرر نفسه إلى رئاسة مؤتمر الأطراف أن توجز مداولات الحوار. وعُقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الأول خلال الدورة 20 لمؤتمر الأطراف، في حين عُقد الحوار الثاني خلال الدورة 22 للمؤتمر، والثالث خلال الدورة 24، والرابع خلال الدورة 26[2].

2- وقرّر مؤتمر الأطراف في دورته 24 أن يسترشد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع بتقارير حلقات العمل المتعلقة بالتمويل المناخي الطويل الأجل، التي عُقدت خلال الدورة عبر التقنيات الافتراضية في إطار حوارات المناخ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 2020، وكذلك خلال دورتي الهيئتين الفرعيتين في أيار/مايو - حزيران/يونيه 2021[3]، كما قرر أن يسترشد بتقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ لعام 2020. ورحب مؤتمر الأطراف في دورته 26 بالمداولات التي جرت خلال الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع وأعرب عن تطلعه إلى المذكرة الموجزة[4] التي ستعدها الرئاسة.

باء- نطاق المذكرة

3- ترد الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع في الفصل الثاني أدناه، تليها في الفصل الثالث المعلومات المتعلقة بالأنشطة التحضيرية للحوار وبمداولاته. وتُختتم المذكرة في الفصل الرابع بموجز لنتائج المناقشات التي تخللت الحوار.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن يعتمدها مؤتمر الأطراف

4- لعل مؤتمر الأطراف يود أن ينظر في هذا الموجز باعتباره مساهمة في مداولات التمويل المناخي الطويل الأجل.

ثانياً- الرسائل الرئيسية

5- ارتفع مستوى التمويل العام المبلغ عن تقديمه وتعبئته من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى مستوى غير مسبوق، لكنه لا يزال أقل من الهدف المتوخى المتمثل في التعبئة المشتركة بحلول عام 2020 لمبلغ 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار) سنوياً لأغراض التمويل المناخي. ويلزم تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وتعزيز الشفافية بشأن هذه المسألة، وضمان القدرة على التنبؤ من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور. وتمثل *"خطة التمويل المناخي: بلوغ هدف الـ 100 بليون دولار"* الخطوة الأولى في هذا الاتجاه[5].

(1) المقرر 3/م أ-19، الفقرة 13.

(2) https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/long-term-climate-finance-ltf.

(3) المقرر 3/م أ-24، الفقرة 13.

(4) المقرر 4/م أ-26، الفقرة 17.

(5) انظر: https://ukcop26.org/wp-content/uploads/2021/10/Climate-Finance-Delivery-Plan-1.pdf.

6- ومن الاتجاهات الإيجابية في هذا الصدد الجهودُ التي تُبذل من أجل تعزيز فرص الوصول إلى التمويل المناخي، بما في ذلك من خلال عملية الموافقة المبسطة وآلية إعداد المشاريع التي يتيحها الصندوق الأخضر للمناخ، لكن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتعجيل بالتنفيذ بوسائل منها مثلاً الحد من حالات التأخر الكبير بين مرحلة وضع تصورات المشاريع والموافقة على تمويلها وصرف الأموال.

7- ومن اللازم زيادة التمويل المخصص للتكيف – لا سيما في شكل منح – زيادة كبيرة وعاجلة لدعم البلدان النامية في التكيف مع الآثار المتزايدة للظواهر الجوية القصوى. وتشكّل المنح على وجه الخصوص مصدراً حيوياً لتمويل البلدان النامية ذات المديونية العالية بالنظر إلى أن القروض قد تتسبب في زيادة عبء ديونها.

8- وهناك حاجة إلى زيادة كبيرة في التمويل لتسهيل تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الطويلة الأجل. وقد لوحظ إحراز تقدم ملحوظ في هذا الصدد في القطاع المالي مؤخراً، إذ شهدت المحافظ المالية تسويات تدعم الانتقال إلى اقتصاد يقوم على صافي انبعاثات صفري، لكن الحاجة لا تزال تدعو إلى بذل المزيد من الجهود للاستفادة من التريليونات المطلوبة لتنفيذ مسارات التنمية المنخفضة الانبعاثات والقادرة على تحمل تغير المناخ. وللحكومات، لا سيما وزارات المالية والهيئات التنظيمية، دور رئيسي تؤديه في إنشاء الأطر والتصنيفات اللازمة لمواءمة حوافز المؤسسات المالية مع الأهداف المناخية.

9- وتقتضي الحاجة المتوقعة إلى تعبئة تريليونات من الدولارات للاستجابة لاحتياجات البلدان النامية من التمويل المناخي بذل جهود لتوسيع نطاق هذا التمويل عبر جميع المصادر، بما في ذلك المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف، والمصادر الخيرية، والتمويل الخاص، والمصادر البديلة، فضلاً عن المصادر المحلية حيثما أمكن ذلك.

ثالثاً- المداولات

ألف- الأنشطة التحضيرية

10- دعا إلى عقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى رئيسُ مؤتمر الأطراف، ألوك شارما. ووجهت رئاسة مؤتمر الأطراف، بدعم من الأمانة، الدعوة إلى مشاركين رفيعي المستوى في حلقات النقاش سواء من أجل إدارة الجلسات أو المشاركة فيها، وشمل ذلك وزراء وممثلين للحكومات الوطنية والمحلية، ومسؤولين من الأمم المتحدة، وممثلي كيانات تشغيلية للآلية المالية للاتفاقية، وكبار ممثلي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وخبراء في مجال التمويل المناخي من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

11- وتضمن الحوار جلسات بشأن تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية وتحقيق هدف التعبئة المشتركة بحلول عام 2020 لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً لأغراض التمويل المناخي؛ ودعم نظام مالي يصب في تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري وبناء مستقبل قائم على القدرة على التحمل؛ وتوسيع نطاق التمويل المناخي لتعبئة التريليونات اللازمة في البلدان النامية.

12- وأعقب هذه الجلسات عرض بشأن النتائج الرئيسية لتقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ لعام 2020 قدمته اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، ثم جلسة عامة مفتوحة تخللها تقديم بيانات من جانب الوزراء وممثلي الدول والممثلين رفيعي المستوى للمنظمات المراقبة، التي أشارت إلى أن التزاماتها المتعلقة بالتمويل المناخي قد زادت في السنوات الأخيرة وأنه من المقرر تقديم تعهدات ومبادرات لتسهيل تعبئة التمويل المناخي (انظر الفصل الثالث – هاء أدناه). واسترشدت حلقات النقاش والجلسة العامة الختامية بالمسائل المدرجة في جدول الأعمال.

باء- افتتاح الحوار

13- عُقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بالاقتران مع الدورة 26 لمؤتمر الأطراف. وكان الحدث مفتوحاً في وجه جميع الأطراف والمراقبين الذين حضروا الدورة. ويتاح برنامج الحوار وشريطه المسجل وغير ذلك من الوثائق في الموقع الشبكي للاتفاقية[6].

14- وأدارت الجلسة الأولى جيليان تيت، رئيسة هيئة التحرير والمحررة العامة لصحيفة *فاينانشال تايمز*.

15- وأدار حلقة النقاش الأولى يوشن فلاسبارث، وزير الدولة في الوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة، وضمت الحلقة المشاركين التالية أسماؤهم:

(أ) أكينووومي أديسينا، رئيس مجموعة بنك التنمية الأفريقي، الذي سلط الضوء على إمكانية اعتماد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على التمويل العام لرفع حجم التمويل على نطاق واسع من خلال آليات مثل الضمانات، فضلاً عن الحاجة الملحة إلى زيادة التمويل الموجه للتكيف؛

(ب) يانيك غليماريك، المدير التنفيذي للصندوق الأخضر للمناخ، الذي عرض جهود الصندوق الرامية إلى توسيع نطاق التمويل المناخي بعد رسملته الأولية، مشدداً على أهمية استخدام التمويل العام للحد من مخاطر الاستثمارات وتعزيز دور التمويل الخاص في تعبئة التمويل على نطاق واسع؛

(ج) أنيكا ساريكو، وزيرة المالية الفنلندية ورئيسة ائتلاف وزراء المالية من أجل العمل المناخي، التي شددت على الدور الرئيسي لوزراء المالية في تعميم مراعاة الاعتبارات المناخية في السياسة الاقتصادية، بما في ذلك من خلال أدوارهم في المؤسسات المالية وبتعزيز شفافية تدفقات التمويل؛

(د) نايجل كلارك، وزير المالية والخدمة العامة في جامايكا، الذي سلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تعبئة التمويل للتصدي للكوارث المناخية، بما في ذلك من خلال مجموعة من الأدوات المالية.

16- وأدار حلقة النقاش الثانية ريشي سوناك، الذي عين سابقاً وزيراً للخزانة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وضمت الحلقة المشاركين التالية أسماؤهم:

(أ) كارلوس دومينغيز، وزير المالية الفلبيني، الذي سلط الضوء على فوائد اتباع نهج قائم على قاعدة واسعة في تعبئة التمويل المناخي والدور الذي يمكن أن تؤديه المنح والاستثمارات والإعانات في هذا الصدد؛

(ب) أزوسينا أربيليتشي، وزيرة الاقتصاد والمالية في أوروغواي، التي شددت على الحاجة إلى مواءمة حوافز المؤسسات المالية مع أهداف الاستدامة وناقشت دور وزراء المالية في العمل المناخي؛

(ج) أليسون روز، الرئيس التنفيذي لمجموعة ناتويست، التي سلطت الضوء على الدور الرئيسي للحكومات والهيئات التنظيمية في خلق أطر الاستدامة والثقة من أجل زيادة التمويلات المتاحة لتحقيق مستقبل خال من الكربون؛

(د) ماتياس كورمان، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي شدد على الحاجة إلى تحقيق تحول في النظام المالي من أجل استيعاب الفرص المالية على نحو أفضل، بما في ذلك عن طريق إلغاء الإعانات التي تحول اتجاه الاستثمارات بعيداً عن أهداف صافي الانبعاثات الصفري؛

(6) متاح في: https://unfccc.int/event/4th-high-level-ministerial-dialogue-on-climate-finance.

17- وأدار حلقة النقاش الثالثة نيكولاس ستيرن، رئيس معهد غرانثام للبحوث المتعلقة بتغير المناخ والبيئة، وضمت الحلقة المشاركين التالية أسماؤهم:

(أ) سري موليانى إندراواتي، وزير المالية في إندونيسيا، الذي تحدث عن عدم تحقق هدف التعبئة المشتركة بحلول عام 2020 لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً لأغراض التمويل المناخي، موضحاً أن تخصيص دعم إضافي من جميع المصادر أمر بالغ الأهمية للدفع قدماً بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وأن هناك حاجة إلى أطر سياساتية وتنظيمية لتوفير فرص أفضل للحصول على التمويل؛

(ب) مختار ديوب، المدير الإداري لمؤسسة التمويل الدولية، الذي سلط الضوء على أهمية اعتماد أطر تنظيمية، وخفض تكلفة رأس المال في تهيئة المشاريع، واستخدام التمويل المختلط؛

(ج) ريمي ريو، الرئيس التنفيذي للوكالة الفرنسية للتنمية، الذي أشار إلى أهمية إشراك القطاع العام في تطوير إطار لما بعد عام 2025 وتسهيل التعاون بين بنوك التنمية لتحقيق الأهداف المناخية وأهداف التنمية المستدامة.

رابعاً- نتائج المناقشات

18- شهد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع مناقشات قيّمة بين طائفة متنوعة من الأطراف، شملت 30 وزيراً ومسؤولاً كبيراً ورؤساء منظمات. وتلخص الفصول الفرعية التالية نتائج المناقشات التي جرت أثناء الحوار.

ألف- تقديم أحدث تقييم لفترة السنتين وعرض عام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ صادرين عن اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل

19- عرضت سيني نافو، عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، النتائج المستخلصة من تقييم تدفقات التمويل لعام 2020. وأوضحت أن تدفقات التمويل المناخي العالمية ارتفعت بنسبة 16 في المائة لتصل إلى 775 بليون دولار سنوياً في الفترة 2017-2018 مقارنة بالفترة 2015-2016. وزاد التمويل المناخي المقدم من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية بنسبة 13 في المائة سنوياً، ليصل إلى 36,3 مليار دولار في السنة في الفترة نفسها. وبلغ التمويل المناخي المقدم عن طريق صناديق الاتفاقية وغيرها من صناديق المناخ المتعددة الأطراف 1,4 بليون دولار في عام 2015 و2,4 بليون دولار في عام 2016. بيد أن التعهدات بتجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية انخفضت خلال تلك الفترة. وزادت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تدفقاتها المالية صوب البلدان النامية بنسبة 50 في المائة منذ الفترة 2015-2016، ويجري الآن توجيه ما يقرب من 25 بليون دولار سنوياً من البلدان المتقدمة صوب البلدان النامية.

20- وبيّن تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ لعام 2020 أن تدفقات التمويل صوب البلدان النامية قد زادت وأن الدعم المالي كان موجهاً في المقام الأول صوب جهود التخفيف، كما لوحظت زيادة كبيرة في استثمارات الطاقة المتجددة والنقل المستدام، وهو ما أدى إلى انخفاض تكاليف التكنولوجيا ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، لا يزال الدعم المالي لإجراءات التكيف يمثل 20-25 في المائة فقط من إجمالي الدعم المعبأ، ولا تزال المنح أداة رئيسية في هذا المجال.

21- ورُصدت أيضاً تحديات مرتبطة بتقييم مخاطر التمويه الأخضر وتأثيره على الاقتصاد الحقيقي. ولوحظ أن تعزيز الشمول وتيسير التمويل الموجه صوب تنفيذ عملية الانتقال العادل سيكتسيان أهمية في دعم البلدان النامية الضعيفة المعرضة لخطر التأثيرات المناخية في سياق سعيها إلى الوصول إلى رأس المال لدعم تنميتها.

باء- تحسين دعم البلدان النامية وتحقيق هدف تعبئة مبلغ 100 بليون دولار

22- حدد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع الإجراءات الممكنة لتعزيز نطاق التمويل المناخي. ورحب الوزراء بـ *"خطة التمويل المناخي: تحقيق هدف الـ 100 بليون دولار"*، التي شارك في قيادة إعدادها يوشن فلاسبارث وجوناثان ويلكينسون، وزير البيئة وتغير المناخ في كندا، معتبرين أنها خطوة حاسمة نحو تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ بالدعم المالي، لكنهم أعربوا عن القلق إزاء تأخر تحقيق هدف التعبئة المشتركة بحلول عام 2020 لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً لأغراض التمويل المناخي. وتتوقع الخطة موعداً جديداً لهذا الهدف هو عام 2023، وتتضمن خارطة طريق لمساعدة البلدان المتقدمة على تحقيقه. واتفق المشاركون على ضرورة بلوغ الهدف وعلى ضرورة إتاحة الوصول إلى التمويل المناخي.

23- وفي حين أعرب المشاركون عن تقديرهم لعملية الموافقة المبسطة التي ينتهجها الصندوق الأخضر للمناخ، التي حسنت فرص الوصول إلى التمويل المناخي، فقد أعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء التأخرات الكبيرة بين مرحلة وضع تصور للمشاريع التي تدعو الحاجة إليها وموعد تنفيذها على أرض الواقع. وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أهمية آليات إعداد المشاريع، التي يمكن أن تساعد البلدان النامية في التغلب على القيود التي تواجهها في تهيئة مشاريع قابلة للتمويل وجاهزة لتلقي الاستثمار.

24- وأبرز المشاركون في حلقة النقاش وجود تقدّم في زيادة التمويل المخصص للتكيف، الذي يتلقى دعماً أقل من التخفيف، ولاحظوا أن الأمر يتطلب المزيد من الجهود، مشيرين إلى أن تمويل التكيف ينبغي أن يكون قائماً في الغالب على المنح من أجل تخفيف العبء المالي الذي يقع على البلدان المنخفضة الدخل والضعيفة.

25- وأشار الوزراء إلى أهمية استخدام التمويل العام للحد من مخاطر الاستثمارات وتعزيز التمويل الخاص لتعبئة التمويل على نطاق واسع. وذُكرت نماذج أعمال وأدوات تمويل مبتكرة باعتبارها أساسية للحد من مخاطر الاستثمار الخاص. ومن الأمثلة على أدوات التمويل المذكورة سندات الكوارث التي أصدرها البنك الدولي والتي توفر لحكومة جامايكا الحماية من الخسائر الناجمة عن الأعاصير المدارية. وشدد الوزراء أيضاً على أهمية وضع إطار تنظيمي موحد وتهيئة بيئة تمكينية تتيح للبلدان النامية الوصول إلى رأس المال بالاعتماد على شراكات بين القطاعين العام والخاص أو ما شابه ذلك، بما يعود بالنفع على المستثمرين والحكومات على حد سواء.

26- وشدّد الوزراء على الحاجة إلى التمويل القائم على الأدلة وتعزيز الشفافية في سياق عملية صرف التمويل المناخي، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تعزيزه. وشدّد الوزراء على دور وزراء المالية في تعميم مراعاة الجوانب المناخية في السياسة الاقتصادية، وأدوارهم في المؤسسات المالية وعلى صعيد تعزيز شفافية تدفقات التمويل، فضلاً عن دورهم في تطوير أشكال أخرى من الدعم، مثل حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

جيم- دعم نظام مالي يصب في تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري وبناء مستقبل قائم على القدرة على التحمل

27- تناول الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع تقييم التقدم المحرز في إعادة هيكلة النظام المالي من منظور الأهداف الرامية إلى بناء مستقبل قائم على القدرة على تحمل تغير المناخ. ودارت المناقشات حول سبُل تعبئة التريليونات المطلوبة لتمويل الانتقال إلى مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات وملائمة للقدرة على تحمل تغير المناخ، بما في ذلك من خلال التمويل الخاص، والدور الحاسم الذي تؤديه الجهات التنظيمية في تعزيز تنسيق معايير الإفصاح عن التمويل المناخي والإبلاغ عنه. وشدّد أحد الوزراء على أن المنح والاستثمارات والإعانات، فضلاً عن مزيج من هذه الأدوات الثلاث، تكتسي دوراً حيوياً في هذا الصدد. واتفق الوزراء أيضاً على أهمية المساءلة والشفافية لاجتذاب مقدمي التمويل.

28- واتفق المشاركون على أن الأدوات المالية المبتكرة ضرورية لتحقيق أهداف اتفاق باريس. وقد تتراوح هذه الأدوات من السندات الحكومية إلى القروض التجارية المرتبطة بمؤشرات بيئية محددة يمكن تتبعها أو قياسها. ومن الأمثلة التي ورد ذكرها السندات السيادية التي أطلقتها أوروغواي والمرتبطة بالأهداف المناخية، وهي مصمّمة لتمويل مبادرات مناخية وفق نسبة تختلف بحسب مدى تحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً.

29- ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش بقلق الافتقار إلى التوجيه والتصنيفات فيما يتصل بالتمويل الانتقالي والتحديات الناجمة عن عدم وجود تعريف مشترك للتمويل المناخي. وشدّدوا على الحاجة إلى تعاريف مشتركة وواضحة من أجل بناء سوق للتمويل الانتقالي خال من التشتت والتمويه الأخضر. واتفق الوزراء على الحاجة إلى إيجاد سبل أفضل لتمويل الجهود الرامية إلى الابتعاد عن الاستثمار في القطاعات الكثيفة الانبعاثات، لا سيما في البلدان النامية، وحثوا في هذا الصدد البلدان النامية على وضع أطر سياساتية وتنظيمية موحدة، بما في ذلك أدوات تمويلية تتيح تأمين ما يمكن حشده من الأموال على الصعيد العالمي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وأهداف صافي الانبعاثات الصفري. وسلّط أحد المشاركين في حلقة النقاش الضوء على الحاجة إلى إحداث تحوّل في النظام المالي من أجل تحسين استيعاب الفرص المالية، من خلال إزالة الإعانات التي تحوّل اتجاه الاستثمارات بعيداً عن أهداف صافي الانبعاثات الصفري.

30- وحثّ المشاركون في حلقة النقاش الحكومات على مواءمة سياساتها واستراتيجياتها لتشجيع مقدمي التمويل على إتاحة المزيد من الأموال لتحقيق الأهداف المناخية. واتفقوا على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المتجسدة مثلاً في برنامج منتجي الطاقة المتجددة المستقلين في جنوب أفريقيا ومشروع إعادة التحريج في كوستاريكا، هي المفتاح للرفع من التمويل الخاص.

دال- توسيع نطاق التمويل المناخي لتعبئة التريليونات اللازمة في البلدان النامية

31- ناقش المشاركون أيضاً دور الجهات الفاعلة في زيادة التمويل الموجه إلى البلدان النامية بهدف تعبئة التريليونات اللازمة في هذه البلدان، بما في ذلك الحاجة إلى مصادر تمويل متعددة، تشمل المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف، ومصادر التمويل المقدم بشروط ميسرة، فضلاً عن المصادر الخاصة والمبتكرة، بدءاً من حقوق السحب الخاصة وأسواق الكربون الطوعية ووصولاً إلى المصادر الخيرية. وللدفع قدماً بالجهود المبذولة في هذا المجال، أشاروا إلى أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تنتقل من التعهدات إلى العمل وأن تتحمل مسؤولية التزامها بتحقيق هدف الـ 100 بليون دولار سنوياً في عامي 2022 و2023.

32- وسلَّط الوزراء الضوء على الدعم المالي الإضافي المطلوب، واقترح البعض استثناءه من مبالغ تمويل التنمية التقليدي. وشدَّد المشاركون على الحاجة إلى زيادة نسبة التمويل القائم على المنح والتمويل بشروط ميسرة، لا سيما في مجال التكيف، مشدّدين على أن ارتفاع مستويات المديونية في البلدان النامية يمكن أن يجعل القروض مرهِقة.

33- وحثّ المشاركون في حلقة النقاش البلدان على اعتماد إطار موحّد للمزج بين مصادر التمويل العامة والخاصة، مشيرين إلى التحديات الناجمة عن وجود 200 إطار ضمن شبكات التمويل القائمة حالياً في 40 بلداً. وأبرز المشاركون في حلقة النقاش أيضاً أن توحيد الأطر من شأنه أن يقلص التكلفة الأحادية (تكلفة الوحدة) للتكنولوجيا وأن يشجّع بالتالي الاستثمارات، مستشهدين على سبيل المثال بمنصة توسيع نطاق الطاقة الشمسية[7] التي تديرها مؤسسة التمويل الدولية والمصممة من أجل تطوير سوق الخلايا الكهروضوئية في أفريقيا.

(7) https://www.scalingsolar.org.

34- ومن شـــأن خلق أوجه تآزر بين الحكومات ومؤســـسـات تمويل التنمية والممولين الخيريين أن يساعد على الحد من مخاطر الاستثمارات. وحث الوزراء الأطراف على اتخاذ خطوات جريئة نحو تحقيق هدف التمويل المناخي، مثل التخلص التدريجي من مشـــاريع الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي لصـــالح مشاريع الطاقة المتجددة، وإتاحة تمويل فجوة الجدوى لزيادة القدرة على تحمل التكاليف، وتنظيم مؤتمر قمة التمويل المشـترك لمصـارف التنمية العامة. وأبرز المشـاركون في حلقة النقاش عدم وجود ولاية واضـحة لتعبئة التمويل الخاص واقترحوا وضع هدف في هذا الصدد بمنهجية موحدة وتعاريف مشتركة والشروع في مناقشات بشأن استراتيجيات تقاسم المخاطر بغية زيادة تعبئة التمويل المناخي.

35- وسـلّط وزراء آخرون الضـوء على أهميّة اتباع نهج كلّي إزاء التمويل المناخي من خلال ربطه بتمويل التنوع البيولوجي والالتزام بالاســتثمارات ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة، مشـــددين على أهمية إشراك مختلف القطاعات وضمان عدم تخلف أي جهة عن الركب.

هاء- المبادرات الرامية إلى تعبئة وتحفيز التمويل العام والخاص

36- وافق المشاركون على أن تعبئة موارد إضافية خطوة مهمة لتحقيق أهداف اتفاق باريس. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على ضرورة رفع مستويات التمويل المناخي من أجل تخفيف الانبعاثات العالمية والتكيف على النحو المناسـب مع تغير المناخ. وصـدرت الإعلانات التالية بشـأن تعبئة التمويل المناخي والاستثمار وتيسير بناء القدرات والدعم التقني:

(أ) أعلن ممثل مجموعة بنك التنمية الأفريقي أن المجموعة ضـــاعفت هدفها في مجال التمويل المناخي ليصـــل إلى 25 بليون دولار بحلول عام 2025 وزادت تمويلها للتكيف بأكثر من 50 في المائة في الســنوات الأخيرة. وأبلغ أيضـــاً عن برنامج تســريع التكيّف في أفريقيا، الذي يقوده بنك التنمية الأفريقي والمركز العالمي المعني بالتكيف، ويهدف إلى دعم الخطط التي تقودها أفريقيا للتعجيل ببناء القدرة على التحمل في جميع أنحاء القارة، والمبادرة الرائدة المعنونة "من الصـحراء إلى الطاقة"، الرامية إلى تسخير الإمكانات الهائلة للطاقة الشمسية في جميع أنحاء منطقة الساحل؛

(ب) أعلنت وزيرة المالية في فنلندا أن بلدها يتعهد بتقديم 900 مليون يورو حتى عام 2025 لدعم البلدان النامية في تنفيذ العمل المناخي. وأعلنت أيضاً أن فنلندا التزمت بإعلان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي بشـــأن اتباع نهج جديد لمواءمة التعاون الإنمائي مع أهداف اتفاق باريس؛

(ج) أعلن ممثّل مؤسسة التمويل الدولية عن خطط المؤسسة للشراكة مع مستثمرين آخرين لإنشاء منصـة عالمية بقيمة 3 بلايين دولار للاستثمارات الذكية مناخياً المنسـجمة مع أهداف اتفاقية باريس. وأعلن عن إطلاق سندات بقيمة 2 بليون دولار لدعم التعافي الأخضر والمرن والشامل، فضـلاً عن إطلاق تحالف الطاقة العالمي من أجل الناس والكوكب، وهو مشروع بدأ بالتعاون مع مؤسسة روكفلر، يهدف إلى تعميم الدعم الخيري في مجال التمويل المناخي.

(د) وأعلن ممثل الوكالة الفرنسية للتنمية أن الوكالة بصدد مراجعة سياستها في مجال الطاقة والتخلص التدريجي من مشاركتها في مشاريع الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي للتركيز على الطاقة المتجددة. وأعلن أيضـاً أن الوكالة ملتزمة بربط التمويل المناخي بتمويل التنوع البيولوجي لضـمان تسـخير 30 في المائة من تمويلها للمشـــاريع ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة بحلول عام 2025. وأعلن أن النادي الدولي لتمويل التنمية يهدف إلى وقف تمويل توليد الطاقة بالفحم بحلول عام 2021؛

(هـ) أعلن ممثل جمهورية كوريا عن استمرار عزم البلد على تقديم 300 مليون دولار إلى الصندوق الأخضر للمناخ، وأكد من جديد التزامه بزيادة مبلغ مساعدته الإنمائية الرسمية للمشاريع الخضراء إلى ثلاثة أمثالها بحلول عام 2025؛ وأعلن ممثل اليابان عن تعهد وطني إضافي بقيمة 10 بلايين دولار توجه للتمويل المناخي وتعبأ من المصادر العامة والخاصة على حد سواء، ليصل إجمالي التزام اليابان بالتمويل المناخي في الفترة 2021–2025 إلى 70 بليون دولار. ويشمل هذا المبلغ مضاعفة تمويل التكيف إلى 14,8 بليون دولار؛

(و) أكّد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من جديد الإعلان الصادر في مؤتمر قمة قادة العالم في بداية الدورة 26 لمؤتمر الأطراف، الذي ستضاعف الولايات المتحدة بموجبه تمويلها السنوي العام للمناخ الموجه إلى البلدان النامية ليصل إلى 11,4 مليار دولار بحلول عام 2024، بما في ذلك 3 بلايين دولار تخصص للتكيف، مما سيزيد بثلاثة أمثال مقدار ما تقدمه سنوياً من تمويل للتكيف؛

(ز) أعلن ممثل المملكة المتحدة أن البلد هو أول بلد في مجموعة الـ 20 يكلّف الشركات والمؤسسات المالية في المملكة المتحدة بإنشاء فرقة عمل معنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ تتماشى مع اشتراطات الإفصاح الخاصة بالقطاع الخاص. وأعلن أيضاً عن إطلاق مركز مالي منسجم مع تحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفري والخطوات التي اتخذها بلده لنشر خططه المتعلقة بالانتقال بالقطاع المالي إلى هدف صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050، وفقاً لالتزامه في الدورة 26 لمؤتمر الأطراف. وأخيراً، أعلن أن البلد أدرج أهداف صافي الانبعاثات الصفري ضمن لوائحه التنظيمية المالية.